



PROVISIONAL
A/38/PV.87
10 January 1984
ARABIC



الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الثامنة والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الأربعاء، ٧ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٣، الساعة ١٥/٠٠

(بنما)

السيد ايويكا

الرئيس :

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : السنة الدولية للسلم : [١٢] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام

(ب) مشروع قرار

(ج) تقرير اللجنة الخامسة

(د) تعديل

الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام : [٣٤]

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة . أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

83-64466/A

افتتحت الجلسة الساعة ١٥ / ٤٥البند ١٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي : السنة الدولية للسلم :

(أ) تقرير الامين العام (A/38/413 و Add.1 و 2)(ب) مشروع القرار (A/38/L.16)(ج) تقرير اللجنة الخامسة (A/36/658)(د) تعديل (A/38/L.41)السيدة كوديكا را (الغلبين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار

A/38/L.16 الذي قدمه باقتدار ممثل كوستاريكا مطروح مرة اخرى على هذه الجمعية العامة .
 والمشروع ، وهو معنون " السنة الدولية للسلم " يذكركنا بالقضايا الهامة العديدة التي اعلنت
 الامم المتحدة سنوات دولية لها في الماضي .

واسمحوا لي في هذه المناسبة ان ادعو الجمعية العامة باسم الرجال والنساء
 والاطفال الذين قتلوا او سيقتلون في ميادين الصراع ، ان تأخذ لحظة للتفكير في شعار
 منظمنا المؤلف لنا والمعلق خلف منبر قاعة الجمعية العامة .

وأرجو من الأعضاء أن يتأملوا غصني الزيتون اللذين يبداً وان كيدين قويتين
تضمن بحرص اغراز عالمنا كله ، ذلك الكوكب الهش الذي نسميه الأرض . انه رمز بليغ
للسلم ، رمز الأمم المتحدة ، رمز نعتز به في هذا البيت ، بيت جميع الدول .
ان رمز السلم هذا ، رمز الأمم المتحدة ، هو الذي نمجده في مشروع القرار
المطروح علينا الان . ولقد اشتركت في تقديمه بلادي وبلدان اخرى تؤمن بأهميته
والحاجة اليه . ونفخر بتقديمه الى هذه الجمعية لكي تقره .

ونذكر ان اجتماع رابطة رؤساء الجامعات العالمية الذي عقد في كوستاريكا في
عام ١٩٨١ ، أقر السنة الدولية للسلم ، واتساقاً مع ذلك المقرر ، واستناداً الى قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٥/١٩٨٢ ، أعلنت الجمعية العامة في العام الماضي
سنة ١٩٨٦ بقرارها ١٦/٣٧ ، سنة دولية للسلم . والغاية من مشروع القرار المطروح
أمامنا الان القيام بالتحضيرات الضرورية للاحتفال بالسنة الدولية للسلم . كما يدعو
المشروع الى تقديم مساهمات طوعية للاحتفال بتلك السنة . وقد عددت الاثار المالية
والادارية المترتبة على مشروع القرار في الوثيقة A/38/658 ، والمبلغ الذي يتعلق به الأمر
زهيد للغاية ومجرد اسهام رمزي من أجل السلم وباسم السلم .

ويود وفد بلادي ان يطرح اعتقاده بأننا لا يجب ان نحتفل بالسلم في عام
١٩٨٦ وحده . فالواقع ان جهودنا هنا ينبغي ان تركز بشكل لا يحيد من أحـل
النهوض بالسلم والحفاظ عليه، لا في زماننا فحسب ، بل وعلى طول الزمان ، من أجل كل
الأجيال التي لم تولد بعد من البشر . وبذلك نكون قد وجدنا ما نجيب به على صيحة
الأمم التي أطلقها أحد الشعراء حين قال :

" متى يصبح كل البشر دستورا لكل انسان ، ويسود السلام في كل

مكان ! "

ويرى وفد بلادي أن من الملائم للغاية ان تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار
المطروح علينا بتوافق الآراء في هذا الشهر الذي نحتفل فيه بالسلم لكل ذوى النوايا
الطيبة .

السيدة كاراسكو (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) : لقد
شارك وفد بوليفيا في تقديم مشروع القرار A/38/L.16 بحماس حار ، لأننا نؤمن بأنه ليست
هناك قضية أكثر أهمية أو أكثر نبلا من قضية السلم . فالهدف النهائي للسلم هو أيضا
الهدف النهائي لمنظمتنا .

وقد اعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي اعترافا منها بالحاجة الى تعزيز
قضية السلم ، باعتبارها من المقاصد الأساسية للامم المتحدة ، القرار ١٦/٣٧ الذي
اعلنت بمقتضاه سنة ١٩٨٦ سنة دولية للسلم . ويود وفد بوليفيا أن يتوجه بالشكر الى
الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة A/38/413 ، التي يعلن فيه بوضوح على نحو
دقيق ، أن عملية التحضير للاحتفال بالسنة الدولية للسلم لا بد من دفعها قدما اذا
أردنا أن نحقق نتائج ملموسة صوب تلك الغاية في اطار التعاون الدولي .

ان الحلقات الدراسية الاقليمية التي يتصورها مشروع القرار A/38/L.16 ، يمكن
ان تكون اسهاما قيما ، يبرز السنة الدولية للسلم ويضفي عليها ما تستحقه من أهمية .
وكما يتضح من الوثيقة A/38/658 ، بذلت الجهود لتقليل التكلفة الى أدنى
حد . وواقع الأمر أن تخصيص ٧٠ ألف دولار من الميزانية العادية ، واستخدام
موافق المؤتمرات في الامم المتحدة ، أمر له ما يبرره تماما ، لا لأن هناك سوابق فيما
يتعلق بالاحتفال بسنوات أخرى مماثلة فحسب ، بل ، وقبل كل شيء ، لأن موضوع
اهتمامنا في هذا الصدد هو الخير المطلق ، أي السلم .

ويدرك وفد بوليفيا أن الاحتفال بالسنة الدولية للسلم يجب ان يمول مبدئيا
عن طريق مساهمات طوعية . الا أن احدا لم يستجب ، لسوء الحظ ، لنداء الجمعية
العامة . فأولئك الذين كان بمقدورهم ان يسهموا بسخاء في تمويل برنامج جدير
بهذه القضية لم يفعلوا ذلك . ولهذا السبب ، رأى مقدم مشروع القرار هذا أنه من
الضروري اعتماد مبلغ متواضع من الميزانية العادية لتمويل عمليات التحضير للسنة الدولية
للسلم . ورغم ذلك ، يحدونا الأمل أن تغير الحكومات مواقفها ، وتسهم بسخاء ، في

الأشهر القليلة المقبلة ، في الصندوق الخاص الذى انشئ لهذا الغرض . فاذا ما حدث ذلك ، لن تكون هناك حاجة لأية طلبات في المستقبل لتخصيص مبالغ من الميزانية .

السيدة كاسترودى باريش (كوستاريكا) (ترجمة شفوية عن الأسبانية) :

قبل أن اتكلم بشأن البند المعروض علينا ، أود ان اغتنم هذه الفرصة ، نيابة عن حكومة كوستاريكا ، وباسم وفدى ، لاعرب عن شعورنا العميق بالحزن لفقدان السيد برناردو زولتيا وكيل الأمين العام ، والأمين العام لمؤتمر قانون البحار ، والمواطن الكولومبي البارز . ونود من خلالكم سيدى الرئيس ، أن نقدم تعازينا الى أسرة الفقيد ، وحكومة كولومبيا والأمين العام للأمم المتحدة ، على هذه الخسارة التي لا تعوض .

وفيما يتعلق بالبند المطروح علينا من جدول الأعمال ، من واجبي أن أبلغ الجمعية العامة أنه بالرغم من رغبتنا الصادقة في التوصل الى صيغة يقبلها الجميع ، فقد تعذر ذلك ، لأن الاقتراح الشفوى الذى قدم باسم وفد بلادى لتنقيح الفقرة ٤ من مشروع القرار A/38/L.16 ، لم يحظ بمتطلبات التوصل الى اتفاق بشأن حذف التعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.41 .

وبعد عدة مشاورات قررنا أن نسحب اقتراحنا الشفوى ونصوت ضد التعديل ، لأن أثره يعني عكس اتجاه قرار اللجنة الخامسة الذى اتخذته في ه كانون الأول / ديسمبر ، والوارد في الوثيقة A/38/658 ، والذي بمقتضاه تقبل اللجنة الخامسة توصية اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية ، بالموافقة على تخصيص اعتماد اضافي للسنة الدولية ، قدرة ٧٠ ألف دولار ، تحت الباب ٢ ألف من الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٨٤ - ١٩٨٥ .

وهذا يعني بالتالي أن الزيادة لعام ١٩٨٤ ستكون ٣٥٠٠٠ دولار فقط ، ونفس المبلغ لعام ١٩٨٥ . وأود أن أذكر بأن هذا الاعتماد الإضافي قد خصص أساساً لتغطية نفقات السفر إلى مختلف الأماكن التي ستعقد فيها الحلقات الدراسية الإقليمية . وكما ذكرت منذ بضعة أيام ، عرضت كوستاريكا استضافة الحلقة الدراسية لأمريكا اللاتينية والتالي ستكون النفقات أقل مما هو مقدّر لأن المسافة بين نيويورك وسان خوسيه ، عاصمة بلادي ، أقصر من المسافة بين نيويورك وسانتياغو ، حيث مقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية .

ولهذه الأسباب ، وسبب ما قاله مثلاً الفلبين ووليفيا ، أود ، باسم وفد بلادي ، والنيابة عن واضعي مشروع القرار الآخريين : الأرجنتين ، واكوادور ، وأوروغواي ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وبنما ، وولندا ، ووليفيا ، وبيرو ، وتايلند ، وجزر البهاما ، والجمهورية الدومينيكية ، ورومانيا ، وزائير ، وسانت لوسيا ، والسلفادور ، وسنغافورة ، والسنگال ، وسوازيلند ، وشيلي ، وغواتيمالا ، وغينيا الاستوائية ، والفلبين ، وقبرص ، وكولومبيا ، ومالطة ، ونيكاراغا ، وهندوراس ، ومصر ، ونيبال ، ونيجيريا ، أن أحث الجمعية على اعتماد مشروع القرار A/38/L.16 .

وكما قلت ، نحث جميع الوفود التي تريد لهذه الحلقات الدراسية أن تموّل على النحو الذي قرره اللجنة الخامسة على أن تعارض التعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.41 وتؤيد مشروع قرارنا بصيغته الأصلية كما ورد في الوثيقة A/38/L.16 . ونعتقد مخلصين أن ذلك سيشكل اسهاماً متواضعاً في الوصول إلى إحدى علامات الطريق الهامة التي يجب اجتيازها على طريق البحث عن السلم الذي نطمح إليه جميعاً ، وهو سلام فعال يقوم على الحرية والعدل والتضامن الانساني . ولا نزال متفائلين ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : استمعنا إلى المتكلم الأخير فسي

مناقشة البند موضع النظر .

وستبدأ الجمعية الآن عملية التصويت على مشروع القرار A/38/L.16 وعلى التعديل

. A/38/L.41

ويرد تقرير اللجنة الخامسة عن الآثار الادارية والمالية المترتبة على مشروع القرار في الوثيقة A/38/658 .
وستبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/38/L.16 والتعديل المقترح
A/38/L.41 .

ووفقا للمادة ٩٠ من النظام الداخلي ، سأطرح التعديل للتصويت أولا .
طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل على النحو التالي :

المؤيدون : استراليا ، بلجيكا ، البرازيل ، كندا ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية -
الاتحادية) ، غينيا ، اسرائيل ، ايطاليا ، اليابان ، لكسمبرغ ،
مالي ، هولندا ، تركيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المعارضون : أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ،
بوليفيا ، بوروندي ، شيلي ، الصين ، جزر القمر ، الكونغو ،
كوستاريكا ، كوسا ، قبرص ، كمبوديا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ،
الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، غامبيا ،
غانا ، غينيا - بيساو ، هندوراس ، الهند ، اندونيسيا ، الكويت ،
ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،
مالطة ، المكسيك ، موزامبيق ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ،
باكستان ، بنما ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، ساموا ،
السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، سوازيلند ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، الامارات العربية
المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فولتا العليا ، أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ،
زامبيا ، زيمبابوي .

المتنعون : أفغانستان ، الجزائر ، النمسا ، بربادوس ، بنن ، بلغاريا ، بورما ،
 بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، تشيكوسلوفاكيا ،
 الدانمرك ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،
 اليونان ، هنغاريا ، ايسلندا ، العراق ، ايرلندا ، كينيا ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ملاوي ،
 موريتانيا ، منغوليا ، النرويج ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ،
 العربية السعودية ، اسبانيا ، سرى لانكا ، السويد ، اوكرانيا ،
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، اليمن ، يوغوسلافيا .

رفض التعديل الوارد في الوثيقة A/38/L.41 بأغلبية ٦٤ صوتا مؤيدا ومعارضة ١٦

وامتناع ٣٥ عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : طلب اجراء تصويت منفصل على
 الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار . اذا لم يكن هناك اعتراض فسأطرح تلك الفقرة للتصويت
 أولا .

طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل على النحو التالي :

المؤيدون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، جزر البهاما ،
 البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
 بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، بيلوروسيا (جمهورية - الاشتراكية
 السوفياتية) ، الرأس الأخضر ، شيلي ، الصين ، جزر القمر ،
 الكونغو ، كوستاريكا ، كوا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوديا ،
 الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، الجمهورية الدومينيكية ،

* بعد ذلك أبلغت وفود غينيا ومالي ونيكاراغوا الأمانة العامة انها كانت

تنوى التصويت معارضة .

مصر ، السلفادور ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، غامبيا ،
 الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ،
 غينيا - بيساو ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ،
 اندونيسيا ، العراق ، ايرلندا ، جامايكا ، الأردن ، الكويت ،
 لاو (جمهورية - الديمقراطية الشعبية) ، لبنان ، ليسوتو ،
 الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،
 نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ،
 بابوا غينيا الجديدة ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ،
 رومانيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، العربية السعودية ،
 السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، جزر سليمان ، اسبانيا ،
 سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
 السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، أوغندا ، أوكرانيا
 (جمهورية - الاشتراكية السوفياتية) ، اتحاد الجمهوريات
 الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية
 الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فولتا العليا ،
 أوروغواي ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
 زامبيا ، زامبيا ، زامبيا .

المعارضون : البرازيل ، فرنسا ، ألمانيا (جمهورية - الاتحادية) ، المملكة
 المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة
 الأمريكية .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، ايطاليا ، اليابان ، كينيا ، لكسمبرغ ،
 ملاوي ، هولندا ، تركيا .

اعتمدت الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/38/L.16 بأغلبية ١١٠ صوتاً مؤيداً ،
ومعارضة ٥ ، وامتناع ١٠ عن التصويت* .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار
 A/38/L.16 في مجمله .

أفهم أن الجمعية على استعداد لقبول مشروع القرار دون تصويت . إذا لم يكن
 هناك اعتراض سأعتبر أن الجمعية تعتمد مشروع القرار .
اعتمد مشروع القرار A/38/L.16 ككل (القرار ٣٨/٥٦) .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : اعطي الكلمة الآن للممثلين الذين
 يرغبون في تعليق تصويتهم بعد التصويت .

السيد د وماليس (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن
الانكليزية) : لقد انضم وفد بلادى الى توافق الآراء حول مشروع القرار A/38/L.16 ليكرر
 مرة أخرى التزامه العميق بالسلم العالمي ويعرب عن أمله في أن تسهم السنة الدولية للسلم في
 تحقيق ذلك الهدف ، وللاعراب عن صداقتنا لكوستاريكا واحترامنا لها . ونرحب بعرض
 كوستاريكا استضافة الحلقة الدراسية التي ستعقد ها اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية حول
 السلم بوصف ذلك شاهداً آخر على الجهود التي تبذلها كوستاريكا بلا كلل لتحقيق السلم
 في العالم .

بعد ذلك أبلغ وفد نيكاراغوا الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت

* مؤيداً .

ونحن نطور أيضا حقيقة ان تكاليف الحلقة الدراسية ، كما أوضحت ممثلة كوستاريكا في وقت سابق ، ستخفض كثيرا بعقد تلك الحلقة الدراسية في كوستاريكا . ونتوقع من الأمانة العامة أن تحذو ذلك الحذو . وتبذل قصارى جهدها لتمويل الحلقات الدراسية الأخرى على نحو يتماشى مع التزام الأمين العام بممارسة أقصى درجات الانضباط المالي . وأخيرا ، نود أن نؤكد من جديد ايماننا العميق بأن جميع التكاليف المترتبة على الاحتفال بهذه السنة ، وكل سنة دولية أخرى ينبغي أن تأتي بصورة ملاءمة من صندوق ائتماني للتبرعات ينشأ لهذا الغرض ، وفقا للمبادئ التوجيهية التي أرساها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مقرره ٤٢٤/٣٥ . وينبغي التقيد بالمسؤولية المالية في هذا المعنى وكذلك في جميع أنشطة الأمم المتحدة الأخرى .

السيد براون (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

انضم وفد بلادي الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/38/L.16 ، برغم التحفظات على الأثار المالية للفقرة ٤ من المنطوق .

ان اعلان سنة ١٩٨٦ ، التي ستوافق الذكرى الأربعين لانشاء الأمم المتحدة ، سنة دولية للسلم ، يتطلب جهودا من جانب كل الأمم . ومع ذلك فان لدى وفد بلادي تحفظات خطيرة على الفقرة ٤ من المنطوق التي تنطوي على اسناد عملية الاعداد لتلك السنة الدولية الى حلقة دراسية اقليمية . فاعتقادنا ان نفقات مثل تلك الحلقة الدراسية يجب أن تغطى من الموارد الحالية للميزانية العادية ، أو من الصناديق الطوعية التي تنشأ بموجب هذا القرار . وبناء على ذلك ، صوتنا ضد الفقرة ٤ من المنطوق .

وقد اتخذت حكومة بلادي موقفا واضحا على الدوام من المسائل المتعلقة بالامثار المالية المترتبة على القرارات سواء هنا في الاجتماعات العامة أو في اللجان المنبثقة عن هذه الجمعية . وقد أشرنا مرارا الى أننا ضد التوسع في الميزانية العادية بغية اتاحة المزيد من الانفاق في ظل الظروف الاقتصادية والمالية الراهنة .

السيد ترويفروري (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : تؤيد بلجيكا تمام التأييد أهداف السنة الدولية للسلم ، كما هي واردة في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، بالوثيقة A/38/413 . وترحب بأن المجتمع الدولي ستتاح له بذلك الفرصة ، أثناء تلك السنة ، لاعادة النظر من جديد في المشاكل المتعلقة بالسلم في العالم . ويعتقد وفد بلادى اعتقادا راسخا ، أن الأنشطة المنظمة على الصعيد الوطني ينبغي أن تشكل - كما أشار الأمين العام في تقريره - عنصرا رئيسيا في برنامج السنة الدولية للسلم . لهذا السبب ، انضم وفد بلادى الى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الذى عرض علينا ، لكنه اضطر الى الامتناع عن التصويت على الفقرة ٤ من المنطوق ، نظرا لأنه يرى انه ينبغي ألا يكرس الجهد الرئيسي لحلقات دراسية اقليمية باهظة الكلفة .

السيد جورج (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يؤيد وفد بلادى تمام التأييد أهداف السنة الدولية للسلم ويرحب بارتباطها بالذكرى الاربعين لانشاء الأمم المتحدة .

في رأينا أن أحد الطرق الجوهرية للغاية للاحتفال بتلك السنة ، يمكن أن يتمثل في عقد الدورة الاستثنائية الثالثة المكروسة لنزع السلاح خلال عام ١٩٨٦ ، اذا ما كانت الظروف مواتية ، ويحدونا الأمل في أن تحظى هذا الامكانية بالبحث في الوقت المناسب . كما يؤيد وفد بلادى بقوة الخطوط التوجيهية للسنوات الدولية التي اعتمدها هذه الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ١٩٨٠ . ونظرا للاحاح وأهمية قضية السلم ، اتفقنا في وقت سابق على أن تلك السنة الدولية تستحق بعض الاستثناء من الخطوط التوجيهية ، وصفة خاصة فيما يتعلق بتقديم موعدها . ومع ذلك ، فلسنا على استعداد لأن ننحى المبدأ التوجيهي الذى ينص على أن " التمويل يجب أن يقوم أساسا على الاسهامات الطوعية " . وفي حين لا تستبعد كندا كلية اللجوء الى الميزانية العادية ، فاننا نجد صعوبة فيما يتعلق بالفقرة ٤ من المنطوق التي قد تتجاوز آثارها

المالية ، بما في ذلك تكاليف المؤتمر ، نصف مليون دولار لمجرد القيام بأنشطة تحضيرية .
 فهي تقوض الإشارة التي وردت في المنطوق الى الخطوط التوجيهية ، وتحكم مسبقا على
 الفقرة هـ من المنطوق ، التي تنص على بحث الترتيبات المالية في العام المقبل ، ونحن
 نتوقع أن تفصح المساهمات في الصندوق الطوعي عن اهتمام واسع النطاق به .
 لذلك أيدنا التعديل الذي تقدمت به الولايات المتحدة للفقرة ٤ من المنطوق ،
 والذي بمقتضاه سيستخدم الصندوق في تمويل الأنشطة التحضيرية في المناطق ، وحيث
 ان التعديل لم يعتمد ، فاننا مضطرون الى الامتناع عن التصويت على الفقرة المذكورة ،
 بينما نظل على تأييدنا لمشروع القرار ككل .

البند ٣٤ من جدول الأعمال : الحالة في الشرق الأوسط : تقرير الأمين العام

(A/38/458 - S/16015)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : أود أن اقترح إقبال قائمسة

المتكلمين في المناقشة المتعلقة بالبند ٣٤ من جدول الأعمال غدا الساعة ١٢ ظهرا .
تقرر ذلك .

السيد جمال (قطر) : لقد أعرب الأمين العام عن تشاؤمه فيما يتعلق بإمكانية التوصل الى حل لما يعرف بمشكلة الشرق الأوسط . وقد ذكر الأمين العام في الفقرة ٣٩ من تقريره الوارد في الوثيقة A/38/458 ، بالحرف الواحد ما يلي :

" لم تدع التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط خلال العام الماضي مبرراً للأمل من دون مشاكل تلك المنطقة من الحل . (A/38/458 ، الفقرة ٣٩)

ثم يقول أيضا

" وان الانشغال بأحداث لبنان قد ظل على النظر في الجوانب الرئيسية من مشكلة الشرق الأوسط " . (المرجع نفسه)

ان هذه الملاحظات السديدة في نظرتها التشاؤمية وفي تأكيدها أيضا على حقيقة على جانب كبير من الأهمية فيما يتعلق بالجمود أو الشلل الذي احاق بجهود البحث عن تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط ، هذه الملاحظات تحمل تاريخ ٣٠ ايلول /سبتمبر ١٩٨٣ ، ولا شك ان الفترة التي اعقبت هذا التاريخ قد شهدت ولا تزال تشهد احداثا جديدة تتم عن اطراف استفحال الأزمة وتد هور الوضع الى حد يندربأ وخم العواقب ، ناهيك عن ابعاد مبرر الأمل في حل المشكلة ، الذي اشار اليه الأمين العام في تقريره المذكور ، لساعات شاسعة لا يمكن عبورها .

أما النقطة التي لفتت ملاحظة الأمين العام الانتباه اليها فهي أحداث لبنان . ان ما يجري في لبنان ، في صورة فصول لمأساة دموية متعاقبة ، ليس بالتأكيد ، كما اوضح المسؤولون اللبنانيون في مناسبات عديدة ، ليس مجرد حرب أهلية أو طائفية كما قد يبدو وللوهلة الأولى . فهذه المأساة بكل فصولها المرعبة هي في الحقيقة محصلة طبيعية لسلسلة من التدابير والاجراءات العسكرية والسياسية الاسرائيلية المحسومة بدقة ضمن استراتيجية شاملة تستهدف في المدى البعيد تصفية القضية الفلسطينية الى الأبد .

لقد حققت اسرائيل بغزوها لبنان أكثر من هدف . ولا شك ان تطورات الأحداث ، منذ عملية الغزو العسكري البربرية ، تؤكد حقيقة واحدة ، وهي صرف نظر المجتمع الدولي عن الأمر الواقع الجديد الذي تعمل الحكومة الاسرائيلية على بلورته حثيثا ، ان لم يكن قد

تبلور بالفعل ، في الاراضي العربية التي احتلتها اسرائيل في حرب حزيران / يونيه ١٩٦٧ وتصعيد الوضع المتفجر في لبنان ، باصرارها على عدم تنفيذ قرارات الامم المتحدة ، وصفة خاصة قرارى مجلس الأمن ٥٠٨ (١٩٨٢) و ٥٠٩ (١٩٨٢) اللذين يطالبان اسرائيل بالانسحاب الكامل من لبنان ، حتى وصلت بالأزمة اللبنانية مؤخرا الى حافة التدويل الذى يندربمواجهة بين القوتين العظميين الرئيسيتين .

ان الخطر الحقيقي الذى يهدد باستحالة التوصل الى تسوية شاملة وعادلة لمشكلة الشرق الاوسط ، مع ضرورة التأكيد دائما على ان القضية الفلسطينية هي لب وجوهر هذه المشكلة ، هو اسقاط البعد الوطني التاريخي والاجتماعي والانساني لحقيقة الصراع الاسرائيلي - العربي ، وتناول المشكلة من منظور التنافس التقليدى بين الشرق والغرب ، أويتحديد اكثر بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مناطق النفوذ ، وهذا المفهوم الضيق هو ، للأسف ، بمثابة انتكاسة لكل ما تحقق على صعيد تنمية العلاقات الدولية ، وعودة بالعالم الى توتر الحرب الباردة ، وسياسات حافة الهاوية من جديد . ناهيك عن انه في حالة مشكلة الشرق الاوسط بالذات ، ينطوى على انكار مجحف ، لا لحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة التي أقرها المجتمع الدولي فحسب ، ولكن للتطلع المشروع لشعوب المنطقة العربية الأخرى في أن تعيش في امن وسلام ، ومعناى عن خطر التوسع العسكرى الاسرائيلي .

ان خطورة تبني هذا المفهوم الضيق لتصوير الصراعات الدولية وصفة خاصة المشاكل السياسية الرئيسية الناجمة عن تصفية الاستعمار في اعقاب الحرب العالمية الثانية ، واستبدال المستعمر القديم بمستعمر آخر جديد ، كما حدث بالنسبة لجنوب افريقيا وناميبيا ، وفلسطين على سبيل المثال ، ينطوى على خلط واضح بين ما يعرف بالنفوذ السوفياتي وجهود التحرر الوطني والاجتماعي في البلدان التي لا تزال اما تتطلع الى الاستقلال أو دعم هذا الاستقلال . لقد أدى هذا المفهوم التبسيطي لحقيقة الصراع الدائر في الشرق الاوسط ، على الاقل من جانب الدولة العظمى التي انفردت تقريبا خلال العقد الاخير بكل جهود البحث عن تسوية شاملة للمشكلة ، الى زيادة استفحاله ، وتدهور الوضع الى حد أن المنطقة قد تحولت مؤخرا الى برميل بارود تحيطه النيران من كل جانب .

ولا جدال اذن ، في ان النتيجة المباشرة لمعالجة النزاع الاسرائيلي - العربي من هذا المنظور كانت تأجيل امكان التوصل الى تسوية الى اجل طويل ؛ في الوقت الذي حدد فيه المجتمع الدولي بالفعل حقوق كل أطراف النزاع ، وفقا للحقائق التاريخية وأحكام القانون الدولي . وأدى هذا التأجيل بدوره الى تمكين اسرائيل من استمرار احتلالها للأراضي العربية والمضي قدما في تنفيذ مخططاتها التوسعية بضم القدس العربية ومرتدعات الجولان السورية ، والجور على اراضي الضفة الغربية بانشاء المستوطنات بغية تضيق الخناق على الفلسطينيين ، وهم اصحابها الشرعيون ، وتهويد ها شيئا فشيئا ، دون ان تعمل حسابا لأى رادع معنوى أو اخلاقي أو مادي ، طالما انها على يقين من ان المجتمع الدولي عاجز تماما عن فرض أية عقوبة ضدها .

ولكن اسرائيل أثبتت مع ذلك الا أن يبلغ تزيف الواقع مداه اللامعقول ، فنجحت في اقناع الولايات المتحدة ، الدولة العظمى الوحيدة التي تحتكر دور الوسيط في جهود السلام في الشرق الاوسط ، بأن مشكلة الشرق الاوسط هي خطر النفوذ السوفياتي ، ومن ثم يجب أن تتعاون معها في التصدي لهذا العدو والمشارك الذي يهدد امن المنطقة ، كما تدعي اسرائيل ، وقد تجلى هذا الفهم المشترك في التعاون الاستراتيجي الذي تم الاتفاق عليه مؤخرا بين الطرفين ليواجهه ، كما ذكر الرئيس ريغان في اعلانه للنبا ، الخطر الذي يهدد مصلحتنا المتبادلة والذي يتمثل في التورط السوفياتي المتزايد في الشرق الاوسط .

وما يوضح أكثر ، حصر رئيس وزراء اسرائيل هذا الخطر في سوريا التي قال :

" انها تمثل تهديدا رئيسيا للسلام في المنطقة باحتلالها ٦٠ في المائة من اراضي لبنان وتكديسها للأسلحة السوفياتية ووجود الخبراء السوفيات في اراضيها " .

وقد نقل المعلق الامريكي جيمس ريستون ، عن اسحاق شامير قوله :

" ان الغرض من الاتفاق الجديد هو ردع أى مغامرة طائشة من جانب موسكو أو دمشق " .

وقياسا على هذا المنطق المعكوس ، فضلا عن التجاهل السافر والغريب للقضية الفلسطينية وهي كما نردد دائما أمل الصراع في المنطقة نتساءل بدورنا . هل يمكن أن تعتبر الولايات المتحدة أو أية دولة أخرى قد تقتنع بهذا المنطق أن أية محاولة من جانب سوريا لاستعادة أراضيها ، مرتفعات الجولان ، التي احتلتها اسرائيل في حرب ١٩٦٧ ، ثم ضمها بصورة غير مشروعة ، من قبيل المغامرات الطائشة التي تهدد سلم وأمن العالم ؟

وكيف تكون هناك مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة واسرائيل التي تعطي لنفسها الحرية في قصف المنشآت النووية في العراق ، وفي غزو لبنان ، أو استخدام الأسلحة الأمريكية الفتاكة ، مثل القنابل العنقودية دون الالتزام بأية قيود ودونما وازع أخلاقي أو انساني ، أو التصرف في أوضاع الضفة الغربية كما تشاء في سبيل تهويدها ، ولو أدى ذلك الى تفرغ الأراضي من سكانها الفلسطينيين اما بالارهاب أو القتل الجماعي .

وكيف تكون هناك مصالح مشتركة بين دولة عظمى وبين دولة ينطوى سلوكها على ازدراء متعجرف لارادة المجتمع الدولي التي تتمثل اما في مبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تنتهكها بصورة مستمرة أو قرارات الأمم المتحدة التي ترفض تنفيذها في صلب وتعتنت ؟

ان اسرائيل هي الخطر المادي والحقيقي الذي يعمل على تقويض أمن المنطقة بأسرها ، ويهدد بالتالي الأمن والسلم الدوليين . وبناء على ذلك تنحصر مشكلة الشرق الأوسط في استمرار احتلال الضفة الغربية وغزة ، ومن بينها القدس العربية ، ومرتفعات الجولان السورية ولبنان من جانب اسرائيل التي تحتل هذه الأراضي وترفض الانسحاب منها .

ومن منطلق هذه الحقيقة ، تجدد دولة قطر تأييدها لاعلان جنيف وقرارات الأمم المتحدة ومشروع سلام قمة فاس المتعلقة بهذه المشكلة ، باعتبارها معبرة عن ارادة المجتمع الدولي الذي ما برح يطالب بانسحاب اسرائيل غير المشروط من الأراضي

العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ومن لبنان ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية ومن بينها حقه في تقرير المصير وفي انشاء دولته المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة ، بما في ذلك القدس ، على أن يتولى مجلس الأمن تحديد التدابير الكفيلة بتنفيذ هذه القرارات ووضع ضمانات السلام اللازمة بين جميع دول المنطقة .

ان حل مشكلة الشرق الأوسط اذن رهن بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة وما لم نسلك هذا النهج الذي ارتضاه المجتمع الدولي لحل هذا النزاع الخطير ، فلا محالة أن يقودنا الانحراف بالقضية الى ساحة الصراع الدولي على النفوذ الى كارثة لا يمكن تفاديها .

السيد بهات (نيبال) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ظل الشرق

الأوسط مجال أولوية من اهتمامات الأمم المتحدة لأكثر من ثلاثة عقود ونصف . وبغض النظر عن الكثير من الجهود التي بذلت لمعالجة مشاكل المنطقة ، فان الحالة ظلت كما هي ، مستعصية على الحل ، وقد أظهرت التجربة الماضية أنه لا وجود لحل بسيط للمشاكل الضخمة التي تواجه المنطقة . وفي الوقت ذاته بدا جليا انه ما لم يوقف تززع الاستقرار في المنطقة ويمنع تصعيده الى نزاع أوسع نطاقا ، فان الخطر على السلم والأمن الدوليين سيكون أعظم من أي وقت مضى .

وما يثبط همتنا أن نلاحظ أنه عندما تحتاج الحالة الى نهج حثيث لحل المشاكل ، يبدا وأن تصاعد التوتر في المنطقة يستبعد امكانية الأخذ بالحلول السلمية . ويرى وفدى أن زخم التفاوض الذي تضاعف كثيرا لا بد من انعاشه على وجه السرعة لكي يمكن التوصل الى تسوية شاملة وعادلة للمنطقة .

ان أي اطار للسلم العادل في الشرق الأوسط لن يستكمل ما لم تؤخذ في

الاعتبار قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة . ان قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) مازالا يوفران توازنا منصفا يمكن على أساسه وضع النقاط الأساسية للمفاوضات . ومن المبادئ الأساسية ، تقتضي الضرورة في رأينا انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة واحترام حقوق الشعب الفلسطيني بما فيها

حقه في انشاء دولة خاصة به ، واحترام حق جميع الدول في العيش داخل حدود آمنة معترف بها . وفيما يتصل بالمؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين الذي انعقد مؤخرا والذي أيد هذه المبادئ الرئيسية ، فان بلادى ترحب بمبادرة جنيف بوصفها خطوة في سبيل حل بعض المشاكل المتأصلة التي تواجه المنطقة .

ان التسوية الشاملة للحالة في الشرق الأوسط ليست ممكنة بغير ايجاد مناخ يؤدي الى التفاوض . وأى جهد من جانب الأطراف لعرقلة الجهود اللازمة للتحرك فسي ذلك الاتجاه ، لا بد أن يواجه بالشجب من جانب وفدى . ان ممارسات اسرائيل في الأراضي المحتلة واتخاذ اجراءات لتغيير الطابع الديمغرافي والقانوني ليست غير قانونية فحسب ، بل وتتحدى قرارات الأمم المتحدة وتسهم في عرقلة التسوية الشاملة اللازمة للمنطقة .

وقد أدى الاضطراب الذي ترتب على ذلك في الشرق الأوسط الى جعل لبنان ضحية للتدخل الأجنبي . ان وجود القوات الأجنبية ، والحرب الأهلية التي تسود ذلك البلد حتى الآن ، مازالا يضعفان الاستقرار . وينبغي أن تبدأ أية مبادرة لاعادة اقرار السلم بانسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان . ومع أن بعض القوات قد انسحبت جزئيا ، فمازلنا نأمل أن تنسحب جميع القوات الأجنبية احتراما لسيادة البلد وعملا على اعادة اقرار السلم والاستقرار في لبنان .

وفي رأينا أن الأمم المتحدة تتيح أفضل محفل لتسوية المشاكل التي تواجهه الشرق الأوسط . فدور الأمم المتحدة في معالجة هذه الحالة لا يزال مطلوبا ولا غنى عنه . ان أنشطة الأمم المتحدة في حفظ السلم قد قامت بدور مفيد وبناء ، ويجب تعزيز ذلك الدور بتعاون من جميع الأطراف المعنية في المنطقة .

ان تجنب اتساع نطاق النزاع في الوقت الحالي ينبغي ألا يؤدي بنا الى الشعور بالاطمئنان والرضا في مواجهة احتمال اندلاع النزاع في المستقبل . ان حلقات العنف الجديدة تعقد الحالة وتخلق وضعاً يصبح فيه حل المشاكل المعقدة التي تواجهها اليوم أصعب من أى وقت مضى . وطالما أن هناك متسعا من الوقت ، فان وفدى يرى من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير ملموسة لبدء حوار جدى بغية اتقاء الاخطار التي قد تكمن مستقبلا .

السيد ناتوف (بولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل بضعة أسابيع لا أكثر استمعنا أثناء المناقشة العامة الى أصوات عديدة تعرب عن عميق القلق ازاء أخطر الاتجاهات في تطور الحالة بالشرق الأوسط . وقبل بضعة أيام لا أكثر استمعنا أثناء مناقشة قضية فلسطين الى المتحدثين يشيرون الى الأخطار الناجمة عن التوترات بالمنطقة وما لها من مترتبات خطيرة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين .

واليوم يتركز اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مرة أخرى على الأوضاع العسكرية والسياسية في المنطقة . وقد قال الأمين العام في تقريره ضمن جملة أمور :

" لم تدع التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط خلال العام الماضي مبررا للأمل في دنو مشاكل تلك المنطقة من الحل " . (A/38/458 فقرة ٣٩)

ومن المؤسف أن المرء لا بد أن يتفق مع ذلك الرأي . لأننا اليوم ، كما حدث كثيرا من قبل ، نواجه تدهورا سريعا للحالة في الشرق الأوسط . ولا تكاد تكون بنا حاجة للإشارة الى طابعها المتفجر . فقد وصلت بالفعل الى مرحلة تثير الجزع . ويمكن أن تصبح في أي وقت شعلة تؤدي الى اندلاع المجابهة على نطاق واسع يتجاوز حدود المنطقة .

ونتيجة لسياسة اسرائيل القائمة على تصعيد العدوان والسلم والتعاوى في التوسع بالأراضي العربية المحتلة ، ساءت الحالة السياسية العامة بتلك المنطقة بالغة الحساسية بشكل كبير . فقد ازدادت حدة التوترات بحيث وصلت الى النقطة التي باتت تهدد عندها بخطر الاندلاع ، في حين أن الجهود الدولية الرامية للتوصل الى تسوية شاملة للسنزاع العربي الاسرائيلي قد وصلت في طريق سدود بات أشد تعقيدا من ذي قبل . ومثل هذه التطورات تحمل في طياتها خطر اندلاع صراع مسلح جديد بالمنطقة . ونتيجة لذلك ، تتباعد امكانيات تسوية المشكلة أكثر فأكثر . وهكذا فان التهديد الحقيقي للسلم الدولي أخذ في التعاظم وقد بلغ مرحلة تثير الجزع .

وفي جذور التزعزع الخطير لاستقرار الحالة بالشرق الأوسط يجد المرء سياسة — المجابهة العالمية التي تنتهجها الولايات المتحدة ، وهي سياسة تمس تلك المنطقة من العالم أيضا ، بشكل مباشر . وتضطلع اسرائيل بدور تنفيذي فيما يخص تلك السياسة التي تهدف الى النهوض بمصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية والتي تمارس في اطار أهدافها أعمال تهدف لأن تكفل للولايات المتحدة احتكار ايجاد حل لصراع الشرق الأوسط يتلاءم ومصالحها ويمكنها من أن تسيطر تماما على عملية التفاوض مع التجاهل التام لمصالح الشعب الفلسطيني وغيره من الشعوب العربية بالمنطقة . وتتخذ هذه المخططات والمشاريع عن طريق المساعدة العسكرية والدعم السياسي للعدوان الاسرائيلي في الشرق الأوسط ، وعن طريق النشر واسع النطاق للقوات العسكرية الأمريكية في لبنان ، وأماكن أخرى بالمنطقة وحولها ، وعن طريق الاستخدام المباشر للقوة ، كما تجلّى مؤخرا من الطلعات القتالية التي قام بها السلاح الجوي الأمريكي لقصف الأهداف من سياسة التدخل في الشؤون الداخلية للبنان التي تنتهج تحت قناع صنع السلام .

ومن الأهداف التي تسعى قوات الولايات المتحدة واسرائيل الى تحقيقها قصم ظهر حركة التحرير الفلسطينية بغية استبعادها من المشاركة في تسوية النزاع . وجوهـر ذلك النزاع هو القضية الفلسطينية أي تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة غير القابلة للتصرف بما فيها حقه في العودة ، وحقه في تقرير المصير ، والحق في انشاء دولته المستقلة في فلسطين .

وتستخدم الأساليب الحربية والسياسية لتحقيق تلك الأهداف . ويصاحب عمليات الآلة الحربية الاسرائيلية ما يسمى بصيغ الحكم الذاتي التي تستبعد الاعتراف بحق الفلسطينيين غير القابلة للتصرف في تقرير المصير وانشاء الدولة الفلسطينية ، وتعطي قبولا واقعيا لسياسة اسرائيل القائمة على الأمر الواقع والضم والاستعمار العمد للأراضي العربية .

ان سياسة اسرائيل المتمثلة في العدوان السافر والتوسع واملاء الارادة على جيرانها العرب ، بالاضافة الى مواقف الولايات المتحدة مؤخرا بما فيها شن الهجمات المسلحة على المواقع السورية لها أثر مدمر جدا على الجهود الرامية الى الاقتراب بالمنطقة من السلم الشامل العادل والدائم . وقد ظلت هذه السياسة لسنوات تجعل من المستحيل ايجاد حل للأزمة . ومن الجلي ان سياسة اسرائيل هذه ، ما كان ليتمكن انتهاجها بهذا الصلف والتصميم لولا الدعم والمساعدة التي بلا حدود من جانب حليفها الاستراتيجي الولايات المتحدة .

وفي الآونة الأخيرة ، تم احيا الشركة الاسرائيلية الأمريكية في صورة موسعة ، وعززت الروابط الاستراتيجية بين هاتين الدولتين ، وانشئت لجنة عسكرية مشتركة لوضع الترتيبات للتعاون في مجالات كالتخطيط المشترك والمناورات المشتركة وتكديس المعدات الأمريكية في اسرائيل . وان زيادة المساعدة العسكرية الأمريكية لاسرائيل واستئناف شحن القنابل العنقودية الأمريكية وقذائف المدفعية ، واستخدام الأموال الأمريكية لتطوير أسلحة اسرائيل ، تعتبر خطوات أخرى في الجهود المتضافرة لتحقيق السيطرة الكاملة على المنطقة .

ويمكن للسلطات الاسرائيلية ، استنادا الى اطمئنانها الى دعم واشنطنون الثابت ان تنتهج سياسة الضم الزاحف ، وانشاء المستوطنات الاسرائيلية الجديدة في الأراضي المحتلة بالضفة الغربية وقطاع غزة . ومما لا جدال فيه أن تلك المستوطنات تستهدف تغيير الطابع الديموغرافي للأقاليم الآنف الذكر . وما من حاجة لاثبات أن زيادة قابلية الحالة للاشتعال ستجتم عن النهج المجزأة والمنفصلة سواء كان ذلك ما يسمى بعملية كامب ديفيد أو خطة السلم الناتجة مباشرة عن العدوان الاسرائيلي على لبنان في العام الماضي والقائمة على تقييم نتائجه أو الاتفاق بين لبنان واسرائيل الذي لا يأخذ في الاعتبار سيادة لبنان أو الشواغل الأمنية لسوريا ولا يأخذ في الاعتبار المصالح الاسرائيلية وحدها . هذه النهج تقدم مزيدا من الأدلة على ان اعطاء المزايا والهبات للمعتدى واغفال الشواغل الأمنية للضحايا مقضي عليه بالفشل ، ان عاجلا وان آجلا .

ان دعم بولندا الراسخ لقضية السلم في الشرق الأوسط قد اتسم بموقفها الثابت
ازاء المسائل ذات الأولوية الملحة في المنطقة . وقد شارك بلدى في مجلس الأمن في اتخاذ
اجراءات عاجلة بهدف تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط .
ونحن لا نأل جهدا ، كمهدنا في الماضي ، لتحقيق الهدف المتمثل في اعادة اقرار
السلم والأمن بالمنطقة . وقد شهد شهر تشرين الأول / اكتوبر ١٩٨٣ الذكرى العاشرة
لخدمة الجنود البولنديين تحت علم الأمم المتحدة وهي الخدمة التي توفر برهانا آخر على
التزام بولندا الراسخ بقضية تعزيز السلم والأمن في المنطقة وفي العالم بوجه عام .

وما فتئت بولندا ، وقد ظلت بولندا منذ سنين تعرب عن موقفها المتسق عن الحالة الخطيرة في الشرق الأوسط . وظللنا لسنوات طويلة نشير الى ضرورة اتخاذ خطوات حاسمة من أجل حل مسألة الشرق الأوسط التي تتسم بأهمية حيوية بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . وما فتئنا نؤكد لسنوات على أن سياسة تعزيز المصالح الاستراتيجية على حساب شعوب الشرق الأوسط ، لن تؤدي الا الى المزيد من تفاقم الوضع ، كما يمكن أن تلحق ضررا جسيما بالسلم والأمن الدوليين . وما فتئنا نشدد على الحاجة الى وضع حد لاحتلال اسرائيل للأراضي العربية وفقا لمبدأ عدم جواز الحصول على الأراضي بالقوة ، ومن ثم ، الحاجة الى ضمان انسحاب اسرائيل من الأراضي التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس . ودأبنا على تقديم دعم قوى للشعوب العربية ولاسيما تلك الشعوب التي تقف اليوم في طليعة الكفاح ضد العدوان ومن أجل حل النزاع في الشرق الأوسط ، كسوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية وغيرها .

ولقد نبغ موقفنا من قضايا الشرق الأوسط دائما من المبادئ الأساسية لسياسة بولندا الخارجية ، ومن اهتمامنا الدائم بمستقبلنا ومستقبل العالم . ونبغ دائما من اشتراكنا بنشاط في الجهود الرامية الى ايجاد حلول عادلة للمشاكل السياسية الحادة ، والرامية الى تخفيف نيران التوتر واخمادها .

ولقد كان رأينا دائما أن السبيل الوحيد لارساء سلم دائم في الشرق الأوسط ، يمر عبر طريق السعي الى ايجاد تسوية شاملة . ويمر ذلك الطريق عبر الاعتراف بالمصالح المشروعة للآخرين ، وعبر الادراك بأن حل النزاع في الشرق الأوسط يجب أن يقوم على اساس ركائز واقعية . وتشكل مثل تلك الركائز الواقعية جوهر خطة الحكومة السوفياتية البناءة لتسوية أزمة الشرق الأوسط . وأحكام تلك الخطة الرئيسية معروفة تماما ، وهي تتفق ومبادئ الحل الذي اعتمده البلدان العربية في اجتماع القمة الذي عقد بمدينة فاس في العام الماضي .

ونرى أيضا دورا بناءا يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة ، في عملية التفاوض

المشتركة التي ينبغي أن تبدأ سعياً ليجاد تسوية شاملة للنزاع من كافة أوجهه السياسية والاقليمية ، ويمكن أن ينهض هذا الدور بمثل تلك التسوية .
 وختاماً ، دعوني أعرب عن أملنا في أن تسهم هذه المناقشة والقرارات التي ستعتمد اسهاماً كبيراً في تحقيق الهدف المتمثل في التوصل الى حل سلمي قابلاً للتنفيذ للمنطقة ، عن طريق الاسهام في الادراك بأن التدهور الحاد المشاهد الآن في الوضع أمر بالغ الخطورة ويستلزم تكثيف جميع الجهود بحيث يمكن لقوى السلم أن تنتصر على قوى العدوان والتدخل قبل أن يفلت زمام السيطرة على الأحداث وقبل أن يفوت الآوان .

السيد فيشر (النمسا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدت منطقة

الشرق الأوسط لعقود كثيرة حروباً مدمرة ومعاناة بشرية وعنفاً . وعلى مر تلك السنين ، تطورت الأحداث لكي تصبح المنطقة احدى اخطر مناطق الأزمات في العالم . وتتجاوز آثار الصراع في الشرق الأوسط الى حد بعيد حدود المنطقة ، لتمثل تهديداً مباشراً للسلم والأمن الدوليين .

ويظهر صراع الشرق الأوسط بوضوح ، القيود التي تواجهها الأمم المتحدة في جهودها للمساعدة في السعي للتوصل الى السلم والعدالة . ومما لا شك فيه أن الشرق الأوسط كان في مركز اهتمام المنظمة لأكثر من ٣٥ عاماً . وخلال تلك الفترة ، اندلعت خمسة حروب كبيرة بين اسرائيل وجيرانها العرب . وساعدت الأمم المتحدة في التفاوض للتوصل الى اتفاقات للهدنة . وقد تناول مجلس الأمن والجمعية العامة في قرارات كثيرة نواح عديدة من مشكلة الشرق الأوسط ، وقامت الامم المتحدة في عديد من المناسبات ، بمحاولة تطوير خطط ليجاد حل سلمي . وأرسلت قوات لصيانة السلم في المنطقة ونظمت عمليات اغاثة على نطاق واسع . ولا شك أن جميع تلك الأنشطة كانت مجدية .

الا أنه على الرغم من الجهود البناءة التي بذلت للوصول الى السلم في الوقت

الحاضر ، وفي السنوات السابقة ، فلا يسعنا إلا أن نؤكد من جديد ، أن الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط ولب المشكلة وهو مسألة فلسطين ، لم يتحقق بعد . والأكثر من ذلك : أن التطورات التي وقعت هذا العام في المنطقة جعلت تحقيق ذلك الهدف أكثر صعوبة . بيد أنه ، كما هي الحال في الظروف المشابهة ، سيكون من الخطأ الانحاء باللائمة على الأمم المتحدة لعدم تمكنها من تحقيق النتائج المرجوة من جهودها في سبيل السلم . فممنظمتنا أداة للسلم ، لكنها لا تعمل الا بالتعاون الكامل من جانب كل الاطراف المعنية . وكما نعلم جميعا ، لا يمكن ان يؤخذ ذلك التعاون مأخذ الأمر المسلم به .

ينبغي ان يكون الهدف الأساسي للمناقشات السنوية للجمعية العامة حول الشرق الأوسط ومسألة فلسطين زيادة الضغط الدولي من أجل ايجاد حل للصراع وكشف المسائل الأساسية ، والأسباب الكامنة وراء هذا الصراع في الوقت ذاته ، حتى يمكن تسهيل التوصل الى مثل ذلك الحل .

ويتعين في هذا الصدد أن نسلم بوضوح ، بأن موضوع الأراضي ، الذي يظهر في مجال المنافسة في المطالبة بنفس الأرض ، يشكل الأساس لكل من المشكلتين : مشكلة الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين . ومن ثم فإن أى محاولة تجاه التوصل الى حل يجب أن تتناول أولا وقبل كل شيء ذلك الموضوع . ولهذا السبب ، ينبغي أن يكون وضع الأراضي التي تحتلها اسرائيل في المستقبل ، هو العنصر الرئيسي في أى حل يتسنى التوصل اليه عن طريق التفاوض .

ولهذا ، فإن النمسا تقرر تماما الدعوة المتكررة الى انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة بما فيها القدس ، كما وردت في العديد من قرارات الامم المتحدة . ومع علمنا التام ، بطبيعة الحال ، بالتعقيدات المتعددة الكامنة في البحث عن حل للنزاع في الشرق الأوسط ، فاننا لانزال على اقتناع راسخ بأن المسألة الرئيسية يمكن تحديدها بعبارات بسيطة للغاية وهي : أن أى صيغة للتسوية ينبغي ان تقوم على انسحاب اسرائيل في مقابل السلام والاعتراف باسرائيل كدولة مستقلة ذات سيادة ،

وسيكون على اسرائيل ان تفنن نفسها أن اعادة الأراضي العربية المحتلة والاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين يمثلان افضل استثمار في مستقبل دولة اسرائيل . وفي الوقت نفسه ، يحق لاسرائيل ، كأي دولة أخرى أن تعترف بها وأن تعيش ضمن حد وداًمنة وسالمة . ويتعين ان يكون ادراك هذه الحقيقة من جانب جميع الأطراف المعنية جزءاً من أي تسوية يتفق عليها .

وفي ظل هذه الخلفية ، للتغيير العاجل المطلوب للمفاهيم الأساسية ، فان الوضع الحالي للأمر في المنطقة لا يمكن الا أن يؤدي الى محاذير خطيره . وقد وصلت الجهود الرامية الى تحقيق السلم في الشرق الأوسط الى طريق مسدود منذر بالخطر ، يخلق مناخاً خطيراً للتدهور في الشرق الأوسط . وكثير من اولئك الذين يتعلق الأمر بهم يبدو أنهم يتبعون أهدافاً قصيرة المدى ومصالح وطنية محددة بشكل ضيق لها آثار خطيرة على التطورات بوجه عام في المنطقة .

وفي هذا الصدد ، تشير الأزمة في لبنان وأعمال العنف الوحشي الجارية في ذلك البلد ، تشير أشد الشواغل خطراً .

ولم يسفر الغزو الاسرائيلي للبنان عن احتلال اسرائيل لقطاع كبير من الجنوب اللبناني فحسب ، بل حول الانتباه أيضا عن استمرار سياسة اسرائيل الاستيطانية في الضفة الغربية وعن الضرورة الملحة لحل القضية الفلسطينية . ان هذه الحقيقة - بالاضافة الى نتائجها التي تضر اشد الضرر بالحالة وبالتطورات المقبلة في لبنان نفسه - ينبغي أن تعمل كقوة دفع اغمافية من أجل بذل أقوى الجهود وأسرعها لايجاد حل دائم لازمة اللبنانية . ويجب أن يتضمن ذلك الحل اعادة السيادة الكاملة للبنان ووحدة أراضيه . كما لا ينبغي أن تبقى أى قوات أجنبية في ذلك البلد بغير موافقة حكومة لبنان . ويجب أن يبذل كل جهد في لبنان من أجل تحقيق المصالحة الوطنية عن طريق تضييق الهوة بين الانقسامات الداخلية القائمة .

ولتلك الأسباب ، ترحب النمسا بتوقيع اتفاق وقف اطلاق النار في لبنان على الرغم من أنه اتفاق هش وكثيرا ما ينتهك . ويجب أن يتبع ذلك ، وأسرع وقت ممكن ، اجراء تسوية سياسية يتفق عليها بين كل الأطراف المعنية . ولذلك نأمل أن تسفر الجهود التي تبذل من أجل تحقيق المصالحة الوطنية عن نتائج ايجابية يمكن على أساسها أن تتأكد امكانية اعادة بناء لبنان السالم المستقل .

بيد أن هذه المصالحة لا يمكن ان تستمر الا بايجاد حل دائم وعادل للفلسطينيين الذين يعيشون في لبنان . ولذلك ، فان الأزمة اللبنانية توضح مرة أخرى حقيقة ان القضية الفلسطينية هي لب نزاع الشرق الاوسط . ولا يمكن أن يكون هناك سلم دائم في أى جزء من المنطقة دون إعمال الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني . ان قيام شعب ما بقمع أى شعب اخر لا يمكن أن يكون الحل الناجح على الاطلاق . ولذلك ، فاذا كان من الضروري أن تكون تسوية الشرق الاوسط ذات طابع دائم ، فمن الواجب أيضا أن تقدم العدالة الى الفلسطينيين ، فهم شعب حرم من حقوقه الأساسية لسنوات عديدة . لذلك يتعين على اسرائيل ان تعكس مسار سياساتها في الأراضي المحتلة وتحترم الواجبات المنوطة بالدولة المحتلة كما حددتها اتفاقية جنيف الرابعة . ان استمرار التوسع في بناء

المستوطنات الاسرائيلية ومصادرة الأراغبي لذلك الغرض ، وطرد وتشريد ومضايقة السكان المحليين ، تمثل انتهاكات صريحة للقانون الدولي . كما تثير تلك التدابير أيضا شواغل خطيرة ذات طابع انساني لدى المجتمع الدولي بأسره ، فهي تؤدي الى ضم اسرائيل للأراغبي المحتلة بأسلوب صامت . وتعرض للخطر البالغ أية فرصة متاحة للتوصل الى تسوية تفاوضية .

وفي بيانه أمام المؤتمر الدولي المعني بفلسطين ، حدد وزير خارجية النمسا ، السيد اروين لانس ، المبادئ والمفاهيم التي ترى حكومة النمسا ضرورة مراعاتها في السعي الى ايجاد حل لنزاع الشرق الأوسط . وكانت تلك الاعتبارات قد قدمت الى الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٩ في بيان السيد برونو كرايسكي ، مستشار النمسا آنذاك ، وهي تنبني على الحقائق الأساسية التالية : ان دولة اسرائيل أمر واقع ولها الحق في الوجود داخل حدود سالمة وآمنة . ووجود الشعب الفلسطيني أيضا حقيقة ، وله حقوق وطنية كسائر الشعوب الاخرى بما في ذلك حقه في اقامة دولة له ، ومنظمة تحرير فلسطين هي ممثل الشعب الفلسطيني . واستخدام القوة ليس الوسيلة المشروعة لا متلاك الأراغبي ، لذلك يتعين على اسرائيل أن تنسحب من الأراغبي المحتلة .

لقد أبرزت الأحداث الأخيرة ، على نحو ما سوي ، الحاجة الى أن تجد منظمة تحرير فلسطين طريقها الى الوحدة ، وهذا امر غاية في الاهمية لأن الوحدة شرط أساسي للتمثيل الفعال والحقيقي للحقوق الفلسطينية . ونحن على اقتناع أنه فيما يتعلق بنزاع الشرق الأوسط - كما هي الحال في كل المنازعات الدولية الاخرى - لا يمكن ايجاد حل حقيقي ودائم إلا باجراء المفاوضات المباشرة بين الأطراف المعنية . ولا يمكن لأية صيغة تفرض على تلك الأطراف من الخارج إلا أن تفشل بسبب افتقارها الى موافقة الأطراف المعنية . لذلك ، تواصل النمسا تأييدها للمبادرة بلا أية شروط مسبقة باجراء محادثات استكشافية بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل .

وابتداء من الوضع القائم ، تستهدف تلك المحادثات الى حصر كل المشاكل المعنية فضلا عن موقف كل من الطرفين . وبالرغم من الحاجز النفسي والسياسي الموجود حاليا ،

فمن الممكن أن تولد هذه المحادثات الاستكشافية امكانية بناء الثقة التي لم تستكشف حتى الآن ، كما يمكن أن تكشف عن شكل الحل الذي يمكن التوصل اليه عن طريق التفاوض . لذلك سوف تبين المحادثات الاستكشافية الاتجاهات الصحيحة وتشجع الاطراف على البدء في اجراء المفاوضات الرسمية .

ونحن نعلم بالطبع مدى صعوبة تغيير اوضاع الخوف والافتقار الى الثقة المتبادلة التي استفحلت على مدى العقود الماضية ، ولذلك ، فان الحوار الذي نويده يتطلب من الجانبين ، الفلسطيني والاسرائيلي ، أن يتجاوزا شبح الكراهية القديمة المتأصلة الجذور ، والمآسي والتجارب المؤسفة . ولذلك ، فانه من قبيل الوهم الخطير أن يفترض أى طرف من طرفي النزاع أن باستطاعته التوصل الى حل دائم عن طريق القوة بدلا من التفاوض . ان حلقة العنف المفرغة قد ألفت بمنطقة الشرق الاوسط في خضم الاضطرابات لفترة طويلة جدا ويجب أن توقف على نحو حاسم . ويتطلب ذلك احداث تغيير اساسي في الوعي السياسي . وفي نهاية الأمر ، يجب أن ينبثق الحل عن موقف فكري وسياسي ونفسي جديد من جانب اولئك الذين يتحملون المسؤولية السياسية من الجانبين .

ان تاريخ الصراع في الشرق الاوسط هو أيضا ، الى حد كبير ، تاريخ فرص السلم التي لم تستغل وتاريخ مبادرات السلم التي لم تتبادل ولم تنفذ في حينها . والحوار المجدى هو وحده الذى يمكن أن يوفر الانسجام الضرورى بين المواقف والآراء لتسهيل عملية السعي صوب السلم في الشرق الاوسط . ولا تزال النمسا مقتنعة بأن الامم المتحدة ، بوصفها المحفل العالمي الوحيد المتاح لكل اطراف النزاع ، والذى يمكن لكل الدول المهتمة أن تقدم اسهامها فيه ، توفر الفرص الفريدة لا حراز تقدم في السعي لايجاد حل سلمي للنزاع الشرق الاوسط . فلنواجه هذا التحدى ، ولنوحد جهودنا هنا في الامم المتحدة لتعزيز تبادل الآراء البناءة وتمهيد الطريق لاجراء مفاوضات جادة .

السيد كورهنين (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ان الحالة في

الشرق الاوسط كثيرا ما ينظر اليها باعتبارها نزاعا اقليميا . وذلك ما يقلل من الهمية الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية الحيوية للمنطقة ، تلك الهمية التي تتجاوز الحدود

الاقليمية للنزاع . فالمصالح العالمية تجعل من الشرق الاوسط ساحة للمواجهة والمنافسة العالمية ، كما أن استخدام القوة في المنطقة يزداد مرة أخرى ويتخذ أبعادا جديدة أكثر ازعاجا من أى وقت مضى . ان دورة العنف تلهب سباق التسلح المستمر حيث جعلت من الشرق الاوسط المنطقة التي تشهد أكبر تكديس للأسلحة الحديثة المتطورة في العالم .

وما تزال فنلندا ملتزمة بتسوية سلمية للنزاع في الشرق الأوسط عن طريق التفاوض طبقا لوثائق الأمم المتحدة الأساسية وقرارى مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) التي تحكم التوصل الى مثل ذلك الحل .

ومن وجهة نظرنا ، تظل المبادئ الأساسية لتسوية سياسية ثابتة بلا تغيير . فمن غير المقبول الاستيلاء على الاراضي بالقوة ، ويجب على اسرائيل ان تنسحب من الاراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، ومن الحتمي ان يكفل حق جميع الدول بالمنطقة ، بما في ذلك اسرائيل ، في العيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . كما ينبغي ان تكفل الحقوق المشروعة للفلسطينيين بما في ذلك حقهم في تقرير المصير الوطني . وللفلسطينيين ومنظمة التحرير الفلسطينية ، باعتبارها اكثر ممثلهم أهمية ، الحق في المشاركة في جميع المفاوضات بشأن أعمال الحقوق المشروعة للفلسطينيين في اطار الحل الشامل لمشكلة الشرق الأوسط .

لقد أيدت حكومتي وستواصل تأييدها لجميع المقترحات والمبادرات التي تهدف الى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط . ولقد شهدنا خلال السنوات القليلة الماضية بعض التوجهات المشجعة التي تبتعد عن المواقف الجامدة التي سادت سابقا . وينبغي أن تبدأ عملية الاتجاه نحو تسوية تفاوضية رغم انها قد تكون عملية بطيئة ومضنية . ومن الضروري العمل على تشجيع مثل تلك العملية ، وفي هذا الصدد ، فان للأمم المتحدة دورا أساسيا تضطلع به .

وطبقا لسياستها المحايدة ، اتخذت فنلندا موقفا توفيقيا وغير متحيز بشأن المسائل الخلافية العديدة في الشرق الأوسط . وبذلك حافظنا على العلاقات الحسنة مع جميع الدول المعنية بما في ذلك الاطراف المباشرة في النزاع . وفي نيتنا الاستمرار في تلك السياسة ومن ثم نحافظ على ثقة جميع الاطراف في النزاع . وقد تمكنا بذلك من تقديم خدمات سلمية الى جميع الاطراف المعنية طبقا لما طلبته . وتعتبر مساهمة فنلندا في جميع أنشطة الامم المتحدة المرتبطة بصون السلم في المنطقة منذ بدايتها دليلا ملموسا على ذلك . وتشترك فنلندا حاليا بكتيبة كاملة في كل من قوة

الامم المتحدة المؤقتة في لبنان وقوة الامم المتحدة لمراقبة فك الاشتباك كما أن لها وحدة أيضا في قوة هيئة الامم المتحدة لمراقبة الهدنة في فلسطين .

ويبدو أن الخطوات نحو التوصل الى حل شامل في الشرق الاوسط قد واجهتها عقبات لا يمكن تذليلها . وكانت العقبة الرئيسية ولا تزال السياسة الاستيطانية التي تنتهجها حكومة اسرائيل في الاراضي المحتلة . ولقد اصبح لبنان ضحية سيئة الحظ لجميع النزاعات والصراعات المختلفة الناجمة عن عدم التوصل الى حل للمشاكل الاساسية في الشرق الاوسط . وحدث ذلك على الرغم من معاناة السكان المدنيين الاصليين واللاجئين الفلسطينيين . وناشد جميع الاطراف الامتناع عن القيام بأية أعمال اخرى من أعمال العنف وانتهاكات الحدود وأن تحترم استقلال لبنان وسيادته الوطنية وسلامته الاقليمية التي تعتبر شرطا مسبقا لاستعادة السلطة اللبنانية على اراضي لبنان في نطاق الحدود الدولية المعترف بها . ويجب توفير الظروف المؤدية الى انسحاب جميع القوات الاجنبية من الاراضي اللبنانية . لقد أدان المجتمع الدولي بأسره الضم الفعلي لمرتفعات الجولان . كما أن الاعمال الانفرادية التي تستهدف تغيير وضع القدس وهي مدينة مقدسة لثلاثة أديان عظيمة تعتبر غير مشروعة عالميا وقد اعلنت بوصفها كذلك . وهناك احباط متنام وبأس في الضفة الغربية وغزة المحتلتين . كما أن اعمال اسرائيل تتناقض مع التزاماتها الواردة في قرار مجلس الامم ٢٤٢ (١٩٦٧) .

وقد استشرى التوتر الذي نشأ نتيجة لذلك في المنطقة بأكملها وهو يؤثر بصفة خاصة على لبنان .

لقد تابعت حكومتي الاحداث المأساوية في لبنان بقلق متزايد . ولا توجد منطقة في العالم تحتاج السلم بصورة اكثر الحاحا من منطقة الشرق الاوسط . والحاجة الملحة للسلم ليست بالنسبة للشعوب التي تعيش هناك فحسب بل لجميع الدول ايضا . ومع ان النجاح النهائي لأي حل يعتمد على الاطراف المعنية - بما في ذلك من اغفلوا خلال المفاوضات حتى الآن - فان الدول العسكرية الرئيسية

وكذلك اولئك الذين يحتلون الجزء الرئيسي من اراضي لبنان ، يتحملون بمسؤولية خاصة في العمل بما يخدم مصلحة السلم . ان استخدام القوة والعنف مهما كانت المبررات التي تقدم بشأنه ينافي السلم . والطريق الوحيد الى السلام هو من خلال التفاوض والحلول التوفيقية . وهذا هو ما يحث ميثاق الامم المتحدة الدول على القيام به .

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٧